اقتصاد

فوق الطاولة

ضرائب لمصلحة «الكبار»!

د. هشام ونوس

لم يأخذ قانون ضريبة الدخل وتعديلاته بالتكليف الضريبي وفقاً للقدرة على الدفع، وبمراجعة لتطور القوانين الضريبية من عام ١٩٤٩ ولغاية تاريخه. ويلاحظ أن الشريحة الأعلى للأرباح الخاضعة للضريبة قد تطورت خلال مراحل التعديل الضريبي بشكل طفيف مقارنة بمعدلات التضخم التي وصلت خلال سنوات الحرب لنسبة ٥١٠٪ رسمياً.

فقد حددت الشريحة الأعلى بمبلغ ٥٠٠ ألف ل.س عام ١٩٤٩ لترتفع إلى ٧٥٠ ألف ل.س عام ١٩٥٦، لتصبح مليون ل.س عام ١٩٩١، وهي حالياً ٣ ملايين ل.س، وذلك من العام ٢٠٠٣!

بمراجعة تطور النسب المئوية للضريبة خلال تلك الفترة يتضح إما ثباتها لكل الشرائح أو تعديلها للأدنى مع زيادة الشريحة ما عدا القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ الذي كان أعلى بالشريحة الأخيرة، وبنسبة مضاعفة عن الشرائح القريبة منه، ولكن عدّل بالمرسوم ٥١ ليعيد ذات الحالة بانخفاض النسب لشرائح الأرباح الكبيرة، فكانت معدلات الزيادة عند صدور كل قانون جديد بالمتوسط ٥٪ من عام ١٩٤٩ ولغاية تاريخه.

حدد المرسوم ٥١ لعام ٢٠٠٦ أعلى الشرائح بمبلغ ٣ ملايين ل.س، ومن ثم تخضع الأرباح التي تتجاوزها لذات نسبة الضريبة (٢٨ بالمئة)، وخفضت هذه النسبة للشركات المساهمة لتصل ١٤٪ فقط، وأعلاها شركات التأمين ٢٥ بالمئة، وبناء على الأرباح التي تصرح بها الشركات ومعدلات التضخم تكون هذه الشريحة الأخيرة غير متناسبة مع ما تحققه الشركات الكبرى في القطر، وبالتالي فإن ربح ٣ ملايين ل.س هو ربح وسطي لشركة فردية لا يتجاوز رأس مالها العشرة ملايين ليرة، وبالتالي فإن بعض الشركات قد تجاوزت أرباحها مئات الملايين وبعضها تجاوز الألف وبالتالي سوف يسدد ذات النسبة الضريبية (عدا الحسومات الأخرى التي منحها القانون للمنشآت الصناعية وفقاً لمكانتها وعدد المشتغلين فيها).

إلى ذلك، يتبين عدم العدالة بمعاملة باقي المكلفين مقارنة مع كبار المكلفين، أما إذا كانت شركة مساهمة وتطرح أسهمها للاكتتاب العام فسوف تسدد نصف المعدل الضريبي ١٤بالمئة، وبشكل عام جميع الشركات انخفضت معدلاتها الضريبية بشكل كبير، ولم يتم ربط الضريبة بالدخل، وإنما ارتبطت بنوع الشركة، وهذا أكد إهمال المشرع الضريبي لربط التكليف بالقدرة على الدفع، رغم لجوئه للتصاعد الضريبي فخفض نسب التكليف على كبار المكلفين وزادت النسب على المتوسط والصغير منهم، وبتعديلاته الأخيرة أهمل الدخل كلياً واكتفى بنوع العمل مما يزيد فجوة العدالة بين المكلفين التي تؤثر سلبا بالعلاقة ما بين المكلف والإدارة الضريبية مما يزيد بالتهرب الضريبي وأثاره السلبية على موارد الدولة.

رد

هيئة الرقابة والتفتيش: حصّلنا ٢,١ مليار ليرة بينما الـ٧٧ ملياراً هي تحصيل من القروض المتعثرة

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم في عددها رقم ٢٧٧٩ الصادر يوم الخميس تاريخ ٢٣ تشرين الثاني تحت عنوان: «أمام لجنة الموازنة في مجلس الشعب.. رئيس هيئة الرقابة والتفتيش: ٧٧ مليار ليرة مال عام ضائع»، نوضح لكم ما يلي: إن ما نسب في مقالكم المذكور للسيدة رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش كان محرفاً ومغايراً لحقيقة ما قالته خلال اجتماع لجنة الموازنة، إذ ورداً على أسئلة السادة أعضاء لجنة الموازنة بينت السيدة رئيس الهيئة أن الهيئة استطاعت تحصيل مليارين ومئة مليون ليرة منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه، وعندما استفسر أحد الأعضاء إن كان المبلغ جزءاً من عمليات تحصيل القروض المتعثرة، أجابت السيدة رئيس الهيئة: إن المبلغ المحصل لا علاقة له بما تم تحصيله في ملف القروض المصرفية المتعثرة من البعثات المشتركة المشكلة من مفتشي الهيئة والجهاز المركزي للرقابة المالية، وبمتابعة من لجنة متابعة القروض في رئاسة مجلس الوزراء، مشيرة إلى أنه جرى تحصيل ما يصل إلى ٧٧ مليار ليرة حتى اليوم في هذا الملف، وهذا يخالف تماماً ما خرجت به صحيفتكم في اليوم التالي من أن المبلغ المذكور هو مبلغ مال عام ضائع، لذا نأمل نشر هذا الرد في المكان نفسه الذي نشر به مقالكم وفقاً لما نص عليه قانون الإعلام.

مديرة العلاقات العامة والإعلام لدى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش
سماح معلا

بعد الصابون.. تهريب المخدرات باللوز والفستق

الجمارك تضبط ٢٦٩ كيلو مخدرات في مطار دمشق

آمر الضابطة لـ«الوطن»: نتوقع شبكة تهريب واسعة نفذت العملية

عبد الهادي شباط

كشف الآمر العام للضابطة الجمركية العميد سعيد صبيح لـ«الوطن» أن كمية المخدرات التي تم ضبطها في مطار دمشق تجاوزت ربع طن حيث سجل وزنها نحو ٢٦٩ كغ لأكثر من ١,٦ ملايين حبة كبتاغون.

وفي تفاصيل القضية أوضح صبيح أن ضبط الكمية اعتمد على شكوك بعض العناصر أثناء التعامل مع القضية حيث لفت انتباههم الاهتمام المتزايد بالإرسالية والبضاعة، مبيناً أن كمية المخدرات قدمت إلى المطار ضمن ٧٩ كيس مخدرات وزن كل كيس نحو ٣,٤ كغ مخبأة ضمن كراتين تحتوي على مادتي اللوز والفستق الحلبي.

وعن مصدر المخدرات بين العميد أن التحقيقات الأولية بينت أن مصدر كمية المخدرات المضبوطة هو محافظة حماة ثم تم نقلها لطرطوس حيث قامت إحدى الشركات العاملة هناك بمعاودة إرسال المادة إلى مطار دمشق الدولي، مبيناً أن وجهة المخدرات كانت إلى دولة خليجية عبر طائرة شحن تنقل البضائع.

وحول الإجراءات التي يتم العمل عليها حالياً أوضح أنه تمت مصادرة كامل كمية المخدرات وتسليمها لإدارة مكافحة المخدرات للتعامل لإتلافها والتعامل معها وفق الأنظمة المعمول بها، بينما أكد أن الجمارك مازالت تتابع الموضوع وتتعقب خيوطه وان المعلومات المتوافرة لدى الجمارك تفيد أن القضية شائكة وتقف وراءها شبكة معقدة من المهربين.

وأفاد صبيح أنه بناءً على بعض المعلومات يتم التحقق والربط بين هذه القضية وقضية المخدرات التي تم ضبطها قبل عدة أشهر في أحد معامل الصابون بطرطوس، وأن هناك متابعة وملاحقة لكل خيوط القضية للوصول إلى كامل شبكة التهريب.

كما اعتبر صبيح أن سورية ما زالت معبراً للتهريب وليست سوقاً لترويج أو لبيع المخدرات بشكل رئيس، وأن طبيعة الحرب التي تعرضت لها سورية وخاصة الظروف الأمنية التي تعرضت لها المعابر الحدودية أسهمت في خلق بيئة لنشاط حالات التهريب بالعموم ومنها تهريب المخدرات، وأن إدارة الجمارك ومختلف الضابطات تعمل بنشاط عالٍ لمتابعة قضايا تهريب المخدرات وضبطها والتعامل مع المهربين بحزم وإحالتهم للجهات المختصة والمعنية.

وكشف العميد أن وزير المالية تابع الموضوع باهتمام ووجه بتقديم بطاقات شكر لكل العناصر الذين ساهموا في الكشف عن هذه القضية ومصادرتها كون ذلك يمثل مؤشراً مهماً على فاعلية العمل الجمركي.

كما بين أن الجهات العاملة على أرض المطار كان لها دور في تسهيل عملية الكشف عن المخدرات عبر التعاون والتكامل في العمل حيث يعمل الكل ضمن خلية عمل مشتركة تسهم في المحصلة بضبط التجاوزات والمخالفات الحاصلة و تحقيق المصلحة العامة.

وعن كمية المخدرات التي تم ضبطها من الجمارك خلال العام الجاري بين صبيح ضبط وكشف أكثر من نصف طن، وأهمها قضية تهريب المخدرات ضمن ألواح الصابون في طرطوس حيث تجاوزت الكمية ١,٨ ملايين حبة مخدرات تجاوز وزنها ٣١٤ كغ حيث سجلت قيمة غرامة هذه القضية نحو ٥,٤ مليارات ليرة ورسومها ٥٤ مليون ليرة، بينما كانت قيمتها ٦٨٦ مليون ليرة، إضافة لقضية تهريب نحو ٣٠٠ حبة مخدرات تم ضبطها في منطقة حسيا بحمص وبلغت قيمتها ١٤٤ ألف ليرة وغراماتها تجاوزت ١٦٠ ألف ليرة.

وبيّن أن ضبط حالات تهريب المخدرات تأتي في مقدمة سلم أولويات العمل الجمركي وأن عناصر الضابطات الجمركية لديهم توجيهات لمتابعة أي حالة ترد عنها معلومات حول تهريب مخدرات أو يشتبه بها العناصر ومتابعتها والتعامل معها بجدية عالية ودقة للتحري حولها والتعامل معها وفق المطلوب وأن هناك تنسيقاً بين إدارة الجمارك ومختلف الجهات المختصة بمكافحة المخدرات لتبادل المعلومات وتكاملها وضبط مثل هذه الحالات من الاتجار وتهريب المخدرات.

بضائع تركية في مولات دمشق.. وفناجين قهوة بـ ٣٠٠ ألف ل.س!

صبا شدود

جالت «الوطن» في أرجاء أحد مولات دمشق في محاولة لاكتشاف مدى التزام الباعة بقرارات الحكومة وتسهيلاتها وإعفاءاتها وخاصة قرارات وزارة التموين الأخيرة، ومدى انعكاس انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة نحو مئتي ليرة خلال الأشهر القليلة الماضية على الأسعار، فكانت النتيجة صادمة لجهة التسعيرات الفلكية لبعض المنتجات، وكم المنتجات المهربة التي تباع علناً وبتفاخر من الباعة واطمئنان على ما يبدو لجهة عدم مساءلتهم؟!

كانت البداية من قسم الأغذية الذي علا فيه سعر كيلو غرام جبن الغنم القشقوان على مبلغ ١٤٦٨٠ ليرة سورية، إذ يباع القرص من وزن ٧٠٠ غرام بسعر ١٠٢٧٥ ليرة، لتسبق بسعرها ثمن كيلو الجبن الفرنسي المعلن عنه في المول الذي وصل إلى ٦ آلاف ليرة سورية، بينما وصل كيلو السمك إلى ٨٥٠٠ ليرة سورية، ولدى سؤال البائع عن المصدر أجاب بدوام تعاملهم مع اللاذقية حصراً من دون أن يذكر أي معلومة عن الوقت الذي يقضيه السمك في البرادات، رغم تكرار السؤال عليه.

اللافت للانتباه كان ما سجلته عين «الوطن» في القسم الخاص بأثاث المنزل حيث أكد أحد المسؤولين عن المبيعات في القسم أن كل البضائع لديهم أوروبية المنشأ، حيث وصل سعر طقم فناجين قهوة مع صحون كيك إلى ٣٠٠ ألف ليرة سورية بعد خصم ٢٥ بالمئة على السعر، مؤكداً عدم تعاملهم مع البضاعة المحلية نظراً «لضعف جودتها» وفق تعبيره، بينما وصل سعر ساعة «أنتيكا» إلى ٢,٢ مليون ليرة سورية بحجة أنها قطعة أوروبية!

أما قسم الألبسة فكان يعم بالبضاعة الإسبانية والتركية على الرغم من إيقاف منح إجازات استيراد للبضائع التركية، وهذا ما أكده أحد الباعة في جناح الألبسة النسائية لدى سؤاله عن مصدر البضاعة ليأتي جوابه تأكيداً لقرارات الحكومة حيث قال: «وحدنا من يملك بضاعة تركية لأن البضائع التركية ممنوعة في الأسواق السورية».

ولدى السؤال عن كيفية دخول البضاعة إلى المول إذاً ما دامت ممنوعة، وكان الرد: «لا أعلم كيف يحصلون عليها، كل ما أعرفه أنها بضاعة تركية وأي بضاعة تروّج في السوق على أنها تركية هي تقليد للأصل بوجود محال خاصة لإنتاج لصاقات تغير من بطاقة بيان كل بضاعة».

وخلال الجولة في قسم الألبسة لاحظنا وصول سعر سترة نسائية طويلة من المخمل الأسود إلى ٥٢ ألف ليرة سورية، وسجل على حقيبة صغيرة الحجم بعد حسم ٨٠ بالمئة مبلغ ١١٥٠٠ ليرة سورية على أنها تركية المنشأ بينما دوّن على لصاقتها –صنع في الصين– فيكون هناك غياب أو تغييب للبضاعة السورية في المول انطلاقاً من إجماع معظم الباعة في الأقسام حول موضوع الجودة.

البضاعة المصرية كانت حاضرة بشكل كثيف في قسم ألبسة الأطفال، حيث تندر البضاعة المحلية، علماً أن بعضاً منها يصدر إلى الخارج، ولوحظ مستويات عالية جداً للأسعار، حيث بلغ سعر سترة ولادي ٢٣ ألف ليرة سورية، وبيجامة بسعر ١٥ ألف ليرة، ووصل سعر سرير للأطفال الرضع إلى ٢٥٠ ألف ليرة، ولتفسير ما جاء على لسان المسؤولين عن عملية البيع في كل الأقسام وخاصة فيما يتعلق بتسويق الألبسة التركية جاء تصريح معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ثائر فياض لـ«الوطن» مؤكداً أن كل بضاعة تركية في الأسواق السورية مهرّبة حكماً «ولا استثناءات في منح إجازات استيراد من تركيا، وإن فتح الباب فسوف يكون للجميع، وليس لفئة معينة».

موقف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حيال الموضوع جاء على لسان معاون الوزير جمال شعيب الذي أكد لـ«الوطن» تشكيل لجنة لتنجز مجموعة من الدوريات اليومية على المحال التجارية وخاصة فيما يتعلق بالألبسة النسائية.

وفيما يتعلق بالبضاعة التركية قال شعيب: «سوف تتوجه دورياتنا اليومية فوراً إلى المول لتحري طريقة دخول البضاعة وتسحب مباشرة في حال أثبتت بطاقة البيان للألبسة بلد المنشأ تركيا استنادا لما اتخذته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من قرارات منع الاستيراد».

فياض لـ«الوطن»: كل بضاعة تركية في السوق مهرّبة

شعيب: لجنة لمراقبة الأسواق ودوريات إلى المول

١٢٤,٦ ألف طن الإنتاج السنوي خلال ٢٠١٧

مدير الصناعة في «الشيخ نجار»: ١٧١ منشأة نسيج عاملة في المدينة و٢٤ توقفت هذا العام

علي محمود سليمان

بيّن مدير الصناعة في مدينة الشيخ نجار الصناعية محمد منلا حسين لـ«الوطن» أن عدد المنشآت الصناعية في قطاع النسيج حالياً يبلغ ١٧١ منشأة نسيجية مقسمة الى ٦٥ منشأة تعمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة و١٠٦ منشآت تعمل بطاقة إنتاجية جزئية.

بالإضافة لوجود ٢٤ منشأة نسيجية توقفت عن العمل خلال العام الحالي ٢٠١٧ لأسباب متعددة منها سفر صاحب المنشأة والبعض الآخر توقف متأثرا بالقرارات الاقتصادية الأخيرة حول قطاع النسيج وتداعيات هذه القرارات.

يضاف إليها حوالى ٤٠ منشأة نسيجية في مرحلة إعادة التأهيل والترميم نتيجة ما تعرضت له من أعمال تخريب وتدمير من العصابات الإرهابية، عدا عن المنشآت النسيجية المتواجدة في باقي المناطق الصناعية في حلب، وهو وضع يعتبر جيداً لحجم الدمار الذي حدث للمنشآت الصناعية في حلب مقارنة مع عدد منشآت النسيج في الشيخ نجار قبل الأزمة حيث كان عددهم حوالى ٣٠٠ منشأة.

وأشار إلى أن الإنتاج السنوي للمنشآت النسيجية العاملة حالياً في الشيخ نجار يبلغ حوالي ١٢٤,٦ ألف طن (بمعدل إنتاج يومي بحوالى ٣٤٦ طناً من مختلف المنتجات النسيجية حيث وفق التقديرات الإنتاجية يتم إنتاج ١٤٢٠٠ طن من أقمشة البرادي و٨٨٦٥ طناً من أقمشة التريكو و١٤٩٨١ طناً من النسيج الآلي و٧٦٢٩ طناً من الخيوط القطنية و٤٥٩٣٤ طناً من الخيوط الصناعية و٣٣٠٠٠ طن من الألبسة المتنوعة.

لافتاً إلى أن القسم الأكبر من الإنتاج يتم تصريفه في الأسواق المحلية ويتم تصدير القسم الباقي حيث يعاني صناعيو النسيج من صعوبات تتعلق بتصدير منتجاتهم نتيجة إغلاق المعابر الحدودية وهذا كان من أهم مطالب الصناعيين خلال زيارة الوفد الحكومي للمدينة الصناعية حيث طالبوا بإعادة فتح المعابر الحدودية.

بالإضافة لتشديد الرقابة على التهريب وخاصة من تركيا والمناطق الخارجة عن سيطرة الدولة حالياً كونه يتم إدخال كميات كبيرة من المنتجات النسيجية تهريبا من هذه المناطق وهي منافسة للمنتج المحلي نتيجة دخولها تهريبا وبالتالي لا يوجد تحصيل رسوم وضرائب عليها ما يجعلها أخفض في الأسعار حتى وإن كان على حساب جودتها مقارنة مع جودة المنتج المحلي المعروف بسمعته.

مشيراً إلى أن القرار الأخير لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يعتبر مريحاً ومناسباً لصناع النسيج لناحية منحهم حسم ٥٠ بالمئة من رسوم المواد الأولية لمعاملهم بشرط أن تكون المنشأة منتجة وليست متوقفة.

موضحاً أن الصناعيين تقدموا بمطالب بهذا الخصوص للوفد الحكومي منها الإعفاء من غرامات التأخير على سداد أقساط المقاسم الصناعية وجدولة القروض المتعثرة ومنح قروض تشغيلية.

وأشار منلا حسين إلى معاناة أساسية في جميع المنشآت الصناعية والنسيجية على رأسها وهي مشكلة اليد العاملة نتيجة هجرة اليد العاملة الخبيرة وعدم وجود بديل عنها قادر على تعويض خبرتها حيث تقوم معظم المعامل بالاستعانة بالعمال كبار السن والنساء لسد الفجوة في عدد العمال بينما يتم تدريب أعداد قليلة من الشباب.

ACTION AGAINST HUNGER

أعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لتوريد, تركيب, وفحص مضخات غاطسة, ولوحات تحكم وكابلات كهربائية بقياسات واستطاعات مختلفة, لصالح مديرية اموارد المائية والابار في محافظة الحسكة.

منظمة مكافحة الجوع *(AAH)*, منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافة الجوع *(AAH)*, للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والصحة والصرف الصحي.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضحة ادناه من الساعة 09:00 صباحا وحتى الساعة 03:00 عصراً, ابتداءً من 20 تشرين الثاني 2017 ولغاية 10 كانون الأول 2017, للعنوان التالي:

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية, بناء. 2937, الشعلان, دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

للتواصل مع لجنة المناقصات في الحسكة:
العنوان: شارع علي ابن ابي طالب, رقم 22, أرضي, الحسكة, الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 0096352372149.
فاكس: 0096352372159.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

الموعد النهائي لتسليم العروض:	14 كانون الأول 2017، عند الساعة 03:00
صلاحية العروض المقدمة:	90 يوما.
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التأخير:	0.05 % من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION TO TENDER FOR SUPPLY, INSTALLATION AND TESTING SUMBERSIBLE PUMPS, CONTROL PANELS, ELECTRIC CABLE DIFFERENT CAPACITIES, WELL PIPES AND ACCESSORIES FOR DIRECTORATE OF WATER REROURCES WATER WELLS IN AL HASSAKEH GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from November 20st till December 10th ,2017 to the following address:

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org or to:

Tender Committee contact in Al Hassakeh:
Address: Ali Ibn Ali Taleb St. number 22 G.F. Al Hassakeh City, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 52 372 149
Fax: +963 52 372 159
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	December 14th, 2017, at 03:00 PM.
Bid Validity:	90 days.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.05% of the total contractual value per each delay.